

عنوان البحث

"تحليل برامج تمكين المرأة اقتصادياً في دول الخليج"

إعداد الطالب/

عبدالرزاق كمال النحاس

إشراف/

د. الفيصـل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الماضيين تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة تهدف إلى تنوع مصادر الدخل القومي بعيداً عن الاعتماد التقليدي على النفط، وبناء اقتصادات مستدامة قادرة على المنافسة عالمياً. وفي هذا السياق، أصبح تمكين المرأة اقتصادياً أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، حيث أدركت الحكومات أن تحقيق التوازن بين الجنسين في سوق العمل لا يمثل فقط خطوة نحو العدالة الاجتماعية، بل هو أيضاً استثمار استراتيجي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين تنافسية الدولة على المستوى الإقليمي والدولي.

وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال إطلاق عدد من المبادرات والبرامج الطموحة، مثل "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" التي تسعى إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 30% بحلول عام 2030، و"رؤية الإمارات 2071" التي تهدف إلى جعل دولة الإمارات نموذجاً عالمياً في تمكين المرأة في جميع المجالات. ومع تصاعد هذه الجهود، ظهرت العديد من التساؤلات حول فعالية هذه البرامج في تحقيق أهدافها الحقيقية، وتحديد ما إذا كانت تُحدث تحولاً حقيقياً في وضع المرأة الاقتصادية أم أنها تقتصر على الجانب الدعائي أو السياسي.

تواجه برامج تمكين المرأة في دول الخليج تحديات متعددة، منها ما هو ثقافي كالصور النمطية حول دور المرأة في المجتمع، ومنها ما هو تشريعي كبعض القوانين التي تقيّد حرية التنقل أو العمل في بعض القطاعات، إضافة إلى التحديات المتعلقة بتوفير بيئات عمل آمنة وشاملة للمرأة، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل. لذلك فإن دراسة هذه البرامج تتطلب منظوراً شاملاً يجمع بين السياسات الحكومية والتطبيق العملي، ويحلل العلاقة بين الأهداف المعلنة والنتائج الفعلية.

تركز هذه الدراسة على تحليل برامج تمكين المرأة اقتصادياً في دول الخليج، مع التركيز على التجربتين السعودية والإماراتية كنماذج رائدة. وتسعى الدراسة إلى تقديم تحليل مقارن بين هذه البرامج، وتقييم مدى فعاليتها في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، واستكشاف دور التكنولوجيا وريادة الأعمال في تعزيز هذه المشاركة. كما تهدف إلى تحديد التحديات التي تواجه هذه البرامج، واقتراح توصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين أدائها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

وتتميز هذه الدراسة بأنها تقدم تحليلاً متكاملًا يجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وتعتمد منهجاً متعدد المصادر يتضمن تحليل الوثائق والتقارير الرسمية، وتحليل البيانات الإحصائية، وإجراء استبيانات مقابلات مع المشاركات في هذه البرامج والخبراء في مجال تمكين المرأة. وعليه، فإن هذه الدراسة تمثل مرجعاً علمياً مهماً للمؤسسات الحكومية والخاصة، وصناع القرار، وأصحاب المصلحة في مجال تمكين المرأة اقتصادياً في المنطقة الخليجية.

مشكلة الدراسة:

رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الماضيين، إلا أن مشاركة المرأة في سوق العمل لا تزال دون المستوى المأمول على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات والقطاع الخاص. فعلى الرغم من إطلاق عدد كبير من البرامج والمبادرات الحكومية والخاصة بهدف تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً، مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ورؤية الإمارات 2071، إلا أن معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة تظل منخفضة مقارنة بالمعايير العالمية والممارسات السائدة في الدول المتقدمة.

وبحسب الإحصائيات الحديثة الصادرة عن البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية حوالي 30% في عام 2025، بينما بلغت في دولة الإمارات نحو 50% [السويدي وآخرون، 2025]. هذه الأرقام، رغم أنها تشير إلى تحسن نسبي، إلا أنها لا تزال بعيدة عن الطموحات الموضوعية ضمن أهداف التنمية المستدامة، والتي تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030.

وعلى الجانب الآخر، تشير العديد من الدراسات إلى وجود فجوة بين السياسات الحكومية المعلنة والتطبيق العملي لهذه البرامج على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، تُظهر بعض البيانات أن البرامج الموجهة لتمكين المرأة تفتقر إلى الاستراتيجيات الواضحة أو آليات التنفيذ الفعالة، كما أنها لا تراعي بشكل كافٍ التنوع القطاعي والثقافي بين دول الخليج. بالإضافة إلى ذلك، ما زالت هناك قيود ثقافية واجتماعية وتشريعية تحد من فعالية هذه البرامج وتعرقل تحقيق أهدافها الحقيقية، مثل الصور النمطية المتعلقة بدور المرأة في المجتمع، وعدم توفر بيئات عمل آمنة ومناسبة، إضافة إلى بعض التشريعات التي تقيد حرية التنقل أو العمل في بعض المجالات الحيوية.

ومن ثم تكمن المشكلة الأساسية التي تحاول هذه الدراسة معالجتها في عدم توفر دراسة شاملة ومتكاملة تحلل برامج تمكين المرأة اقتصادياً في دول الخليج من منظور تحليلي ومقارن، وتقيّم مدى فعاليتها في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتُبرز التحديات التي تواجه تنفيذها، وتُقدّم توصيات عملية لتحسين أدائها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة .

وبالتالي، فإن هذه الدراسة تهدف إلى الإجابة عن تساؤلات حيوية حول:

- هل حققت برامج تمكين المرأة اقتصادياً في دول الخليج التغيير المنشود في معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل؟
- ما هي العوائق الاجتماعية والتشريعية التي تعيق تنفيذ هذه البرامج بشكل فعال؟
- كيف يمكن تحسين تصميم هذه البرامج لتكون أكثر تجاوباً مع احتياجات المرأة العاملة ومتطلبات السوق؟
- ما الفروقات في فعالية البرامج بين دولة وأخرى، وخاصة بين السعودية والإمارات باعتبارهما من الدول الرائدة في هذا المجال؟

وبالتالي، فإن فهم طبيعة المشكلة وتحليلها بدقة سيشكل الأساس الذي تستند إليه جميع جوانب هذه الدراسة، منهجاً وتحليلاً واستنتاجاً وتوصيات.

أهمية الدراسة:

تتميز دراسة "تحليل برامج تمكين المرأة اقتصادياً في دول الخليج" بأهمية كبيرة على المستوى الأكاديمي والتطبيقي، وذلك نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وتتجلى أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب رئيسية:

- تعزيز التنمية المستدامة

تساهم مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة بحلول عام 2030، وخاصة الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. فكلما زادت فرص المرأة في العمل والانتاج، كلما انعكس ذلك إيجابياً على مستوى دخل الأسرة، ومستوى التعليم، وجودة الرعاية الصحية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً ونمواً.

- رفع معدلات مشاركة المرأة في الاقتصاد

رغم التقدم الملحوظ في السنوات الأخيرة، إلا أن معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل في دول الخليج لا تزال دون المستوى الأمثل. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة مشاركة المرأة في السعودية بلغت 30% في عام 2025، بينما بلغت في الإمارات نحو 50%. ومن ثم فإن هذه الدراسة تسهم في فهم العوائق الحقيقية التي تقف أمام زيادة هذه النسبة، وتقديم توصيات عملية لمعالجة هذه الفجوة.

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت العديد من الدراسات، من بينها تلك الصادرة عن البنك الدولي، أن هناك علاقة مباشرة بين زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. فقد قدّرت بعض الدراسات أن تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة يمكن أن يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 25% في بعض الاقتصادات الناشئة. وبالتالي، فإن هذه

الدراسة تمثل أداة مهمة لصناع القرار لفهم كيفية تحويل هذا الإمكان الاقتصادي إلى واقع عملي.

- دعم التمكين الاجتماعي والسياسي

إن تمكين المرأة اقتصادياً لا يُعد هدفاً في حد ذاته، بل هو وسيلة لتعزيز دورها في الحياة الاجتماعية والسياسية. فالمرأة العاملة والمكتفية ذاتياً تكون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مستقلة، والمشاركة في صنع القرار داخل الأسرة والمجتمع. ومن ثم فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على العلاقة الترابطية بين التمكين الاقتصادي والتمكين المجتمعي.

- توفير فرص عمل مستدامة للمرأة

تسعى الدراسة إلى تحديد القطاعات الاقتصادية الأنسب لتوظيف المرأة، مثل قطاع التكنولوجيا، الخدمات الصحية، التعليم، والخدمات الرقمية، كما تركز على البرامج التي توفر تدريباً وتطويراً يتناسب مع احتياجات السوق الحديثة. وهذا يُعد خطوة حيوية في توجيه السياسات العامة لتوفير فرص عمل مستدامة ومربحة للمرأة.

- بناء سياسات عامة فعالة

توفر الدراسة بيانات وتحليلات دقيقة حول فعالية برامج التمكين الاقتصادية، مما يساعد صانعي القرار على تصميم سياسات وتشريعات أكثر دعماً لتمكين المرأة. كما تشير إلى الثغرات الموجودة في السياسات الحالية، وتقديم توصيات مبنية على أدلة بحثية لتحسين آليات التنفيذ وتحقيق الأهداف الموضوعية.

- تكافؤ الفرص بين الجنسين

تركز الدراسة على قضية المساواة في الأجور، وفرص الترقية، ومعالجة التمييز ضد المرأة في بيئات العمل. حيث تُظهر بعض الدراسات أن المرأة في منطقة الخليج ما زالت تتلقى أجوراً أقل من الرجل رغم تقديم نفس الكفاءة والخبرة. ولذلك، فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على ضرورة وضع آليات شفافة لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في مكان العمل.

- دراسة حالة للمجتمعات العربية والإسلامية

تميّزت هذه الدراسة بأنها تركّز على المجتمعات العربية والإسلامية، والتي تختلف عن المجتمعات الغربية من حيث الثقافة والعادات والتقاليد. وهذا يجعل من نتائجها مرجعاً مهماً لفهم كيفية تكييف برامج تمكين المرأة مع السياقات المحلية بدلاً من نقل التجارب الغربية دون تعديل.

- تشجيع ريادة الأعمال النسائية

تتناول الدراسة أحد الجوانب المستقبلية المهمة لتمكين المرأة، وهو دعم ريادة الأعمال النسائية. ففي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، أصبحت ريادة الأعمال مجالاً واعدًا لخلق فرص عمل مستقلة للمرأة. وتبحث الدراسة في الدعم المطلوب لريادة الأعمال النسائية، مثل التمويل، والتدريب، والتسويق، وبيئة الأعمال المناسبة، وتُقدِّم مقترحات لتعزيز هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتتناول قضية حيوية ومهمة في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي، وهي "برامج تمكين المرأة اقتصادياً". وتسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والفرعية التي تُسهم في فهم الواقع الحالي لهذه البرامج، وتقييم فعاليتها، واقتراح توصيات عملية لتحسينها وتطويرها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي عرض تفصيلي لأهداف الدراسة:

الهدف العام:

تحليل برامج تمكين المرأة اقتصادياً في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقييم مدى مساهمتها في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحديد التحديات التي تواجه تنفيذها، واقتراح توصيات لتعزيز فعاليتها.

الأهداف الفرعية:

1. تحليل فعالية برامج تمكين المرأة اقتصادياً في دول الخليج

تسعى الدراسة إلى تحليل مدى نجاح البرامج الحكومية والخاصة في تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، وقياس التغيرات التي طرأت على هذه المشاركة خلال السنوات الماضية، خاصة بعد إطلاق رؤى استراتيجية مثل "رؤية السعودية 2030" و"رؤية الإمارات 2071".

2. تحديد التحديات الاجتماعية والتشريعية التي تعيق تنفيذ هذه البرامج

تركز الدراسة على تحديد العوائق التي تحد من فعالية برامج تمكين المرأة، مثل الصور النمطية الثقافية، وعدم توفر بيئات عمل آمنة للمرأة، إضافة إلى بعض التشريعات التي قد تقيد حرية التنقل أو العمل في بعض المجالات الحساسة.

3. مقارنة استراتيجيات التمكين الاقتصادي بين السعودية والإمارات

تهدف الدراسة إلى إجراء مقارنة تحليلية بين التجربتين الرائدة في المنطقة، وهما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف استخلاص أفضل الممارسات وفهم كيف يمكن نقل الخبرات الناجحة من دولة إلى أخرى.

4. تقديم توصيات عملية لتحسين فعالية هذه البرامج

بناءً على النتائج والتوصيات المستخلصة من التحليل، تهدف الدراسة إلى تقديم مجموعة من المقترحات العملية التي يمكن أن تسهم في تحسين تصميم وتنفيذ برامج تمكين المرأة اقتصادياً، بما يتماشى مع الاحتياجات الحقيقية للمرأة العاملة ومتطلبات السوق.

5. استكشاف دور التكنولوجيا وريادة الأعمال في تعزيز تمكين المرأة

تبحث الدراسة في مدى تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة ودعم ريادة الأعمال النسائية في تحسين فرص المرأة في سوق العمل، وتوفير لها بيئة مستقلة ومستدامة لتحقيق الذات اقتصادياً.

6. إثراء المعرفة الأكاديمية حول موضوع تمكين المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية

تهدف الدراسة إلى تقديم مساهمة علمية جديدة في مجال تمكين المرأة اقتصادياً، مع التركيز على الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمعات العربية والإسلامية، مما يجعل نتائجها ذات صلة مباشرة بالسياقات المحلية.

7. توفير قاعدة بيانات تحليلية حول برامج التمكين في الخليج

من خلال جمع وتحليل البيانات من مختلف المصادر (التقارير الرسمية، الاستبيانات، المقابلات)، تهدف الدراسة إلى بناء قاعدة بيانات تحليلية يمكن أن تكون مرجعاً مستقبلياً للباحثين وصناع القرار في هذا المجال.

تساؤلات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل وعميق لبرامج تمكين المرأة اقتصادياً في دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على التجربتين السعوديه والإماراتيه كنماذج رائدة. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات البحثية الأساسية والفرعية التي تساعد في فهم طبيعة هذه البرامج، وتقييم فعاليتها، واستكشاف الفرص المتاحة لتحسينها وتطويرها.

التساؤلات الأساسية:

- ما مدى فعالية برامج تمكين المرأة اقتصادياً في زيادة مشاركتها في سوق العمل في دول الخليج؟
تركز هذه التساؤل على قياس مدى نجاح البرامج الحكومية والخاصة في تحقيق هدفها الأساسي وهو زيادة عدد النساء العاملات في القطاعات المختلفة، وتحديد ما إذا كانت هناك علاقة مباشرة بين تنفيذ هذه البرامج وزيادة معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة.
- ما هي التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعيق تنفيذ هذه البرامج؟
تسعى الدراسة إلى تحديد العوائق غير المادية التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً، مثل الصور النمطية المتعلقة بدور المرأة في المجتمع، وعدم دعم بعض الأسر لعمل المرأة، إضافة إلى الضغوط المجتمعية التي قد تحد من استمراريتها في العمل.
- ما هي الفروقات بين استراتيجيات التمكين الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة؟
يركز هذا التساؤل على المقارنة بين تجربتين مختلفتين ولكنها مشتركة في الأهداف الاستراتيجية، حيث تعتمد السعودية على سياسات حكومية مركزية ضمن رؤية 2030، بينما تتميز الإمارات بمزيد من الانفتاح والتعاون مع القطاع الخاص، مما يسمح باستخلاص أفضل الممارسات.

- كيف يمكن للبرامج التي تركز على التكنولوجيا وريادة الأعمال أن تحسن من تمكين المرأة اقتصادياً؟

يتناول هذا التساؤل أحد الجوانب المستقبلية المهمة لتمكين المرأة، وهو الدور الذي تلعبه التطورات التكنولوجية الحديثة ودعم ريادة الأعمال النسائية في خلق فرص عمل مستقلة ومربحة للمرأة، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية السريعة.

- ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لتحسين هذه البرامج بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة؟

يهدف هذا التساؤل إلى توفير مجموعة من المقترحات العملية التي تستند إلى النتائج والتوصيات المستخلصة من التحليل، والتي يمكن أن تسهم في تحسين تصميم وتنفيذ برامج تمكين المرأة اقتصادياً، بما يتماشى مع الاحتياجات الحقيقية للمرأة العاملة ومتطلبات السوق.

فروض الدراسة:

تُعد الفروض البحثية الأسس التي تقوم عليها الدراسة، وتُستخدم كأدوات توجيهية لفهم العلاقات بين المتغيرات، واختبار صحتها من خلال جمع البيانات وتحليلها باستخدام مناهج ومنهجيات علمية. وفي هذا السياق، تم صياغة مجموعة من الفروض التي تتناول العلاقة بين تصميم برامج تمكين المرأة اقتصادياً، وفعاليتها في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، إضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة على نجاح هذه البرامج في البيئة الخليجية.

الفرض العام:

البرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً في دول الخليج تختلف في فعاليتها بحسب طبيعة التصميم، ونوع الدعم المقدم، والبيئة الاجتماعية والتشريعية التي تنفذ فيها.

الفروض الفرعية:

- البرامج التي تركز على التدريب التكنولوجي وريادة الأعمال تحقق نتائج أفضل في تمكين المرأة اقتصادياً مقارنة بالبرامج التقليدية

تستند هذه الفرضية إلى أن الاقتصاد الحديث يتطلب مهارات تقنية وفكر ريادي، وأن توفير هذه المهارات للمرأة يساهم في خلق فرص عمل مستقلة ومربحة لها، مما يعزز استقرارها الاقتصادي ويقلل الاعتماد على الوظائف الحكومية التقليدية. ومن ثم فإن البرامج التي تدمج بين التعليم الرقمي، والتدريب العملي، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تُتوقع أن تكون أكثر فاعلية في تمكين المرأة اقتصادياً.

- الجوانب الثقافية والاجتماعية مثل الصورة النمطية المتعلقة بدور المرأة في المجتمع تشكل تحديات رئيسية أمام فعالية برامج التمكين

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات في مجال تمكين المرأة، إلا أن بعض العوائق غير الملموسة، مثل الصور النمطية حول دور المرأة، وعدم دعم بعض الأسر لعمل المرأة، لا تزال تشكل تحدياً حقيقياً أمام تنفيذ هذه البرامج بشكل فعال. وتُشير هذه الفرضية إلى

ضرورة مراعاة البُعد الثقافي عند تصميم البرامج وتنفيذها، وإدماج حملات التوعية والتغيير المجتمعي ضمن استراتيجيات التمكين.

- البرامج في دولة الإمارات تحقق تقدماً أكبر مقارنة بالمملكة العربية السعودية بسبب التشريعات الداعمة وسياسات السوق المفتوح

رغم التشابه في الأهداف الاستراتيجية بين رؤية السعودية 2030 ورؤية الإمارات 2071، إلا أن الاختلاف في البيئة التشريعية والاقتصادية بين البلدين قد يؤدي إلى اختلاف مستوى النجاح في تنفيذ برامج تمكين المرأة. ففي الإمارات، يُلاحظ وجود سياسات أكثر انفتاحاً، وتشريعات داعمة لتمكين المرأة، وشراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، مما قد يجعل برامج التمكين فيها أكثر فعالية.

- البرامج التي تتضمن شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص تحقق نتائج أفضل من البرامج الحكومية فقط

تعتمد العديد من برامج التمكين الاقتصادية على التمويل الحكومي وحده، دون إشراك القطاع الخاص، مما قد يؤدي إلى غياب الواقعية والارتباط الحقيقي باحتياجات سوق العمل. وتُفترض هذه الفرضية أن البرامج التي تجمع بين الدعم الحكومي والخبرات العملية من الشركات الخاصة، وتوفر فرص تدريب وتشغيل مباشرة، ستكون أكثر نجاحاً في تحقيق أهدافها.

- البرامج التي تدمج بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي (مثل الدعم النفسي، ورعاية الأطفال) تحقق معدلات مشاركة أعلى للمرأة

تشير هذه الفرضية إلى أن تمكين المرأة اقتصادياً لا يمكن أن يتحقق عبر التركيز على المهارات والوظائف فقط، بل يجب أن يصاحبه حلول عملية لمشكلات الحياة اليومية التي تواجه المرأة، مثل توفر خدمات رعاية الأطفال، أو دعم الصحة النفسية، أو بناء ثقافة القبول المجتمعي للمرأة العاملة. ومن ثم فإن البرامج التي تأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب الشاملة قد تحقق نتائج أفضل.

الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة حجر الأساس الذي تُبنى عليه أي دراسة بحثية، حيث توفر خلفية نظرية وتاريخية حول الموضوع، وتوضح الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدّها. وفي هذا القسم، سيتم استعراض أبرز الدراسات المحلية والدولية التي تناولت موضوع تمكين المرأة اقتصادياً في منطقة الخليج العربي، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالسياسات الحكومية، والتحديات الثقافية، ودور التكنولوجيا وريادة الأعمال.

❖ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women, 2020)

• محور الدراسة:

ركزت الدراسة على دور السياسات الحكومية في دعم تمكين المرأة اقتصادياً، مع التركيز على برامج مثل "رؤية السعودية 2030".

• النتائج الرئيسية:

1. ساهمت رؤية 2030 في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة 5% خلال الفترة من 2015 إلى 2020.
2. أكدت الدراسة أهمية الدعم الحكومي في إحداث تغيير حقيقي، لكنها أشارت إلى أن العوائق الثقافية لا تزال تحدياً كبيراً أمام تحقيق الشمولية الكاملة.

• القيود:

1. لم تتناول الدراسة بشكل كافٍ الجانب الثقافي والاجتماعي المؤثر على تنفيذ البرامج.
 2. اعتمدت بشكل رئيسي على البيانات الرسمية دون مقابلات ميدانية.
-

❖ مؤسسة (2022) Carnegie Endowment

• محور الدراسة:

رَكَزَت الدراسة على تحليل مدى جدية برامج تمكين المرأة في دول الخليج، وهل هي أدوات لتحقيق التنمية أم مجرد خطوات دعائية لتحسين الصورة الدولية.

• النتائج الرئيسية:

1. أوضحت أن بعض البرامج قد تكون ذات طبيعة سياسية أكثر منها اقتصادية.
2. شددت الدراسة على ضرورة معالجة القيود التشريعية والثقافية لضمان فعالية هذه البرامج.

• القيود:

1. اتسمت الدراسة بتركيزها الدولي، مما أدى إلى قلة الارتباط المباشر بالسياقات المحلية.
2. غابت عنها البيانات الكمية الداعمة لبعض الاستنتاجات.

❖ السويدي وآخرون (2025)

• محور الدراسة:

تناولت الدراسة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة برامج مثل "البرنامج الوطني للمبرمجين"، وتأثيرها على تمكين المرأة في مجال التكنولوجيا.

• النتائج الرئيسية:

1. ساهم البرنامج في تدريب أكثر من 100 ألف امرأة في مجالات التكنولوجيا، مما عزز مشاركتهن في الاقتصاد المعرفي.

2. أظهرت الدراسة أن الاستثمار في المهارات التقنية يحقق نتائج ملموسة في تعزيز فرص العمل المستقلة للمرأة.

• القيود:

1. ركزت الدراسة فقط على تجربة الإمارات، مما يحد من قابلية تعميم النتائج على باقي دول الخليج.

2. لم تشمل تحليلاً مقارناً بين القطاعين العام والخاص.

❖ البنك الدولي (2018)

• محور الدراسة:

ركزت الدراسة على العلاقة بين تمكين المرأة اقتصادياً وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصادات الناشئة، بما فيها دول الخليج.

• النتائج الرئيسية:

1. أكدت الدراسة أن تمكين المرأة يمكن أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي بنسبة تصل إلى 25% في بعض الحالات.

2. شددت على أهمية السياسات الداعمة لريادة الأعمال النسائية كمحرك رئيسي للتمكين الاقتصادي.

• القيود:

1. كانت الدراسة عامة وتشمل العديد من الدول النامية، وليس فقط الخليج.

2. لم تتناول التحديات الثقافية والاجتماعية بشكل مفصل.

❖ القحطاني (2023)

• محور الدراسة:

تناولت الدراسة تأثير الصور النمطية الاجتماعية على مشاركة المرأة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية.

• النتائج الرئيسية:

1. أظهرت أن الصور النمطية تشكل أحد أكبر التحديات أمام تنفيذ برامج التمكين.
2. لاحظت أن البرامج التي تتضمن حملات توعية مجتمعية تحقق نتائج أفضل من تلك التي تقتصر على الجانب المهني فقط.

• القيود:

- اعتمد البحث على عينة صغيرة من المجتمع السعودي، مما قد يؤثر على قوة التعميم.
- غاب عن الدراسة تحليل تأثير السياسات الحكومية بالتوازي مع التحديات الثقافية.

❖ مقارنة بين الدراسات السابقة:

الدراسة	المحور الرئيسي	النتائج الرئيسية	القيود
UN Women (2020)	السياسات الحكومية	زيادة مشاركة المرأة بنسبة 5%	محدودية التغيير الثقافي
Carnegie Endowment (2022)	التحديات الثقافية والسياسية	الحاجة إلى إصلاحات تشريعية	تركيز دولي أكثر من إقليمي
السويدي وآخرون (2025)	التدريب التقني	تدريب 100 ألف امرأة في مجال التكنولوجيا	تركيز على الإمارات فقط
البنك الدولي (2018)	النمو الاقتصادي	علاقة مباشرة بين تمكين المرأة والنمو	عدم التركيز على الخليج
القحطاني (2023)	الصور النمطية	أهمية الحملات التوعوية	عينة محدودة

تتميز هذه الدراسة بأنها:

- تُقدِّم تحليلاً مقارناً بين تجربتي السعودية والإمارات ، مما يساعد على استخلاص أفضل الممارسات.
- تركز على البرامج التي تستخدم التكنولوجيا وريادة الأعمال كأدوات للتمكين ، وهو بعد لم تتناوله معظم الدراسات السابقة بعمق.
- تجمع بين التحليل الكمي والنوعي ، عبر استخدام الاستبيانات والملاحظات الميدانية والمقابلات مع الخبراء.
- تقدم توصيات عملية قائمة على الأدلة ، يمكن أن تسهم في تحسين تصميم وتنفيذ برامج تمكين المرأة اقتصادياً.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على عدد من النظريات والأسس الفكرية التي تُشكّل إطارها النظري العام وتوجه عملية التحليل والفهم لبرامج تمكين المرأة اقتصادياً في منطقة الخليج العربي. وتشمل هذه المنطلقات النظرية:

• نظرية المساواة بين الجنسين (Gender Equality Theory)

مفهوم النظرية:

ترتكز نظرية المساواة بين الجنسين على فكرة أن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية يتطلب إعطاء المرأة فرصاً متساوية مع الرجل في جميع جوانب الحياة، خاصة في سوق العمل، التعليم، والمشاركة السياسية. وتشير النظرية إلى أن تمكين المرأة ليس فقط قضية حقوق بشرية، بل هو أيضاً عنصر حاسم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

تطبيق النظرية في الدراسة:

- تستخدم الدراسة هذه النظرية كمصدر لتحديد معايير تقييم برامج تمكين المرأة.
- تساعد النظرية في قياس مدى تحقيق هذه البرامج لمبدأ المساواة في الفرص، الأجور، والترقيات.
- كما تُستخدم لفهم الفجوة القائمة بين السياسات الرسمية والتطبيق العملي في مجال تمكين المرأة.

العلاقة بالأهداف:

تُعد هذه النظرية أساساً لتحقيق هدف الدراسة المتعلق بتقييم فعالية البرامج، وتحديداً من حيث تأثيرها على تقليل الفوارق بين الجنسين في سوق العمل.

• نظرية الاقتصاد المعرفي (Knowledge-Based Economy Theory)

مفهوم النظرية:

تركز نظرية الاقتصاد المعرفي على أهمية الاستثمار في المهارات البشرية، وخاصة في المجالات التقنية والابتكارية، باعتبارها محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي الحديث. وتؤكد النظرية أن الدول التي تستثمر في التعليم العالي، والتدريب المهني، والتكنولوجيا، تكون أكثر قدرة على المنافسة العالمية.

تطبيق النظرية في الدراسة:

- تُستخدم النظرية لتفسير دور التدريب والتعليم، خاصة في مجالات التكنولوجيا وريادة الأعمال، في تمكين المرأة اقتصادياً.
- تُساهم في تحليل مدى ارتباط برامج التمكين بالتحول نحو اقتصادات قائمة على المعرفة.
- تُساعد في تقييم البرامج التي تركز على بناء المهارات الرقمية والفكر الريادي لدى المرأة.

العلاقة بالأهداف:

تُعتبر هذه النظرية الأساس لتحليل أحد أهداف الدراسة المتمثلة في استكشاف دور التكنولوجيا وريادة الأعمال في تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً.

• نظرية التغيير المجتمعي (Social Change Theory)

مفهوم النظرية:

تتناول نظرية التغيير المجتمعي كيف يمكن للسياسات والبرامج أن تؤدي إلى تحولات عميقة في القيم الثقافية والاجتماعية السائدة. وتُشير إلى أن أي تغيير اقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون مراعاة البُعد الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

تطبيق النظرية في الدراسة:

- تُستخدم لفهم كيفية تفاعل المجتمعات الخليجية مع برامج تمكين المرأة.
- تُساهم في تحليل الصور النمطية والمعتقدات التي قد تعيق تنفيذ هذه البرامج.
- تُقدم إطاراً لفهم كيف يمكن دمج برامج التوعية المجتمعية مع البرامج الاقتصادية لتحقيق نتائج مستدامة.

العلاقة بالأهداف:

تُستخدم النظرية في تحليل أحد أهداف الدراسة المتمثلة في تحديد التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه تنفيذ برامج التمكين.

• نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory)

مفهوم النظرية:

تُشير نظرية رأس المال البشري إلى أن الاستثمار في الإنسان (مثل التعليم والتدريب) يُحقق عوائد اقتصادية طويلة الأمد، ويُعزز من إنتاجية القوى العاملة. وتعتبر هذه النظرية أن النساء، مثل الرجال، يمثلن مصدر رأس مال بشري يجب استثماره بشكل فعال.

تطبيق النظرية في الدراسة:

- تُستخدم لتقييم مدى استثمار الحكومات والمؤسسات في تطوير مهارات المرأة.

- تُساهم في قياس مدى ارتباط برامج التمكين بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.
- تُقدم إطاراً لقياس عوائد الاستثمار في برامج التدريب والتطوير للمرأة.

العلاقة بالأهداف:

تُستخدم النظرية لدعم الهدف الرابع للدراسة المتعلق بتقديم توصيات لتحسين فعالية برامج التمكين بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

الهدف المرتبط	المنطق النظري
تقييم فعالية برامج التمكين من حيث المساواة في الفرص والنتائج	نظرية المساواة بين الجنسين
استكشاف دور التكنولوجيا وريادة الأعمال في تمكين المرأة	نظرية الاقتصاد المعرفي
تحديد التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجه تنفيذ البرامج	نظرية التغيير المجتمعي
تقديم توصيات لتحسين فعالية برامج التدريب والاستثمار البشري	نظرية رأس المال البشري

المنهجية وطرق البحث:

تُعد منهجية البحث من العناصر الأساسية التي تحدد طريقة جمع البيانات وتحليلها، وتضمن صدق البحث واعتماديته. وفي هذه الدراسة، سيتم اعتماد منهجية بحث مختلطة (Quantitative and Qualitative Approach) تجمع بين الجوانب الكمية والنوعية، مما يساهم في تحقيق شمولية وعمق في التحليل وفهم الواقع المعقد لبرامج تمكين المرأة اقتصادياً في منطقة الخليج العربي.

• المنهج العام للبحث

◆ منهج وصفي تحليلي:

- يتم اختيار هذا المنهج لأنه الأنسب لتحليل البرامج والسياسات المتعلقة بتمكين المرأة.
- يتيح فرصة لوصف الظاهرة (برامج التمكين) بدقة، ثم تحليل عوامل نجاحها أو فشلها.
- كما يساعد على تقديم رؤية شاملة حول مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

◆ منهج مقارنة:

- سيتم إجراء مقارنة تحليلية بين التجربتين السعودية والإماراتية باعتبارهما من الدول الرائدة في مجال تمكين المرأة.
- تهدف هذه المقارنة إلى استخلاص أفضل الممارسات وتحديد الفروقات في السياسات، التنفيذ، والنتائج.

• طرق جمع البيانات

◆ أولاً: البيانات الثانوية

تتضمن المصادر التالية:

- التقارير الحكومية: مثل تقارير وزارة الموارد البشرية والتوطين في الإمارات، وهيئة سوق العمل في السعودية.
- الوثائق الرسمية: مثل رؤية السعودية 2030 ورؤية الإمارات 2071.
- الدراسات والأبحاث السابقة: ستُراجع الدراسات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، البنك الدولي، ومركز Carnegie Endowment.
- الإحصائيات الرسمية: حول معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، عدد المشاركات في برامج التدريب، وأداء زيادة الأعمال النسائية.

◆ ثانياً: البيانات الأولية

تُجمع البيانات مباشرة من مصادرها باستخدام أدوات البحث التالية:

1. استبيان موجه للمشاركة في برامج التمكين

- يشمل أسئلة حول رضا النساء عن البرنامج، مدى تأثيره على حياتهن المهنية، والعوائق التي واجهنها.
- سيوزع الاستبيان عبر المنصات الإلكترونية ومن خلال المؤسسات الداعمة للمرأة.

2. مقابلات مع الخبراء والممارسين

- سيتم إجراء مقابلات شفوية مع خبراء في مجال تمكين المرأة، مدراء برامج حكومية وخاصة، وأكاديميين متخصصين.

- تهدف المقابلات إلى الحصول على وجهات نظر متعمقة حول تحديات وفرص برامج التمكين.

3. تحليل الوثائق والسياسات

- سيتم تحليل خطط تنفيذ البرامج، الميزانيات المخصصة، آليات المتابعة والتقييم.
- كما سيتم دراسة التشريعات الداعمة أو المقيدة لمشاركة المرأة في سوق العمل.

• مجتمع وعينة الدراسة

◆ المجتمع المستهدف:

- برامج تمكين المرأة اقتصادياً في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عمان، والبحرين).

◆ العينة:

- سيتم اختيار عينة قصدية من 50 برنامجاً من السعودية والإمارات فقط، وذلك لتوفر بيانات دقيقة عنها ولسهولة الوصول إليها.
- سيتم اختيار البرامج بناءً على معايير مثل:
 - العمر الزمني للبرنامج (أكثر من 3 سنوات)
 - عدد المستفيدات
 - نوع الدعم (تدريب، توظيف، تمويل...)
 - العلاقة مع القطاع الخاص

• أدوات البحث

الأداة	الغرض منها
الاستبيان	قياس مدى رضا النساء عن برامج التمكين وتأثيره على حياتهن المهنية
المقابلات	فهم وجهات نظر الخبراء حول التحديات والفرص في برامج التمكين
تحليل الوثائق	تقييم السياسات والمبادرات الحكومية وآليات تنفيذها

• أساليب تحليل البيانات

◆ التحليل الكمي:

- استخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات الاستبيان.
- تطبيق اختبارات إحصائية مثل:
- اختبار T لمقارنة متوسطات الرضا بين برامج مختلفة
- تحليل الانحدار لتحديد العوامل المؤثرة على نجاح البرامج

◆ التحليل النوعي:

- استخدام تقنيات تحليل المحتوى لتحليل مقابلات الخبراء.
- تصنيف التحديات والفرص إلى مجموعات رئيسية (ثقافية، تشريعية، اقتصادية...)

◆ تحليل SWOT :

- سيتم استخدام تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis) لتقييم كل برنامج على حدة.

- يُساهم هذا التحليل في تقديم توصيات عملية لتحسين البرامج.

• ضمان جودة البحث

- صدق البيانات: من خلال استخدام مصادر متعددة (وثيقة + أولية).
- اعتمادية الأدوات: اختبار الأداة على عينة تجريبية قبل استخدامها.
- شفافية المنهجية: سيتم توضيح خطوات البحث بشكل دقيق في الفصل الثالث.
- الحيادية: سيتم الحرص على عدم التحيز عند تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية المناسبة لطبيعة الموضوع وللمنهجية المختلطة التي تم اختيارها (كمية + نوعية)، وذلك بهدف ضمان جمع بيانات دقيقة وشاملة تساعد على الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق من صحتها. وتتنوع هذه الأدوات بين أدوات مباشرة مثل الاستبيانات والمقابلات، وأدوات غير مباشرة مثل تحليل الوثائق والتقارير الرسمية.

1. الاستبيان (Questionnaire)

◆ الغرض:

- قياس مدى رضا النساء المشاركات في برامج التمكين عن الخدمات المقدمة.

- تقييم تأثير البرامج على حياتهن المهنية والاقتصادية.
- تحديد العوائق التي واجهنها خلال مشاركتهن في هذه البرامج.

◆ أنواع الأسئلة:

- أسئلة مغلقة: لتوفير بيانات كمية يمكن تحليلها إحصائياً (مثل: مستوى الرضا من 1 إلى 5).
- أسئلة مفتوحة: للحصول على آراء عميقة حول التحديات والمقترحات (مثل: ما الذي كان يمكن تحسينه في البرنامج؟).

◆ طريقة التوزيع:

- سيتم توزيع الاستبيان إلكترونياً عبر منصات التواصل الاجتماعي ومن خلال المؤسسات الداعمة للمرأة.
- سيتم توزيع نسخ مطبوعة في بعض المناطق التي قد تكون فيها البنية الرقمية محدودة.

◆ عدد المستجيبين:

- تستهدف الدراسة الحصول على استبيانات من 300 امرأة مشاركة في برامج التمكين في كل من السعودية والإمارات.

◆ اختبار الثبات والصدق:

- سيتم اختبار الأداة على عينة تجريبية قبل استخدامها بشكل رسمي.
 - سيتم استخدام معامل كرونباخ ألفا لقياس درجة الاتساق الداخلي للأسئلة.
-

2. المقابلات شبه المنظمة (Semi-Structured Interviews)

◆ الغرض:

- فهم وجهات نظر الخبراء والممارسين في مجال تمكين المرأة من داخل القطاع الحكومي والخاص.
- استخلاص معلومات عميقة حول تحديات وفرص تنفيذ برامج التمكين.
- الحصول على توصيات عملية لتحسين البرامج الحالية أو تصميم برامج مستقبلية.

◆ الفئة المستهدفة:

- خبراء في مجال تمكين المرأة (أكاديميون، مستشارون، باحثون).
- مدراء برامج حكومية وخاصة لتمكين المرأة.
- ممثلون عن الهيئات الدولية والمنظمات غير الربحية.

◆ عدد المقابلات:

- ستُجرى مقابلات مع 15 خبيراً من كل دولة (السعودية والإمارات) بإجمالي 30 مقابلة.

◆ طريقة التنفيذ:

- ستكون المقابلات شفوية وجهاً لوجه أو عبر الإنترنت (عبر Zoom أو Microsoft Teams).
- سيتم تسجيل المقابلات بموافقة المشاركين ثم تحليلها باستخدام تقنيات تحليل المحتوى.

3. تحليل الوثائق (Document Analysis)

◆ الغرض:

- دراسة السياسات والتشريعات المتعلقة بمشاركة المرأة في سوق العمل.
- تحليل خطط تنفيذ البرامج الحكومية والخاصة.
- مراجعة التقارير السنوية وتقارير الأداء لتحديد مدى تحقيق الأهداف المعلنة.

◆ أنواع الوثائق المستخدمة:

- وثائق رسمية من الوزارات المعنية (مثل وزارة الموارد البشرية والتوطين في الإمارات، وهيئة سوق العمل في السعودية).
- تقارير سنوية لبرامج التمكين.
- سياسات تشغيل المرأة الصادرة عن الجهات الحكومية.
- استراتيجيات وطنية مثل "رؤية السعودية 2030" و"رؤية الإمارات 2071".

◆ طريقة التحليل:

- سيتم تصنيف الوثائق حسب المحور (سياسات، تنفيذ، تقييم).
- سيتم استخدام تقنيات تحليل الخطاب والنظام لفهم الرسائل المضمنة والقيم الثقافية المؤثرة.

4. تحليل البيانات الإحصائية (Statistical Data Analysis)

◆ الغرض:

- قياس مدى تغير معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة قبل وبعد تنفيذ البرامج.
- تحليل العلاقة بين الاستثمار في التدريب والوظائف المتاحة للمرأة.

- دراسة تأثير التكنولوجيا وريادة الأعمال على زيادة فرص عمل المرأة.

◆ المصادر:

- الهيئة العامة للإحصاء في السعودية.
- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في الإمارات.
- البنك الدولي.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة.(UN Women)

◆ أدوات التحليل:

- سيتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات الكمية.
- سيتم تطبيق اختبارات إحصائية مثل:
- اختبار T لمقارنة متوسطات مشاركة المرأة قبل وبعد تنفيذ البرامج.
- تحليل الانحدار لتحديد العوامل المؤثرة على نجاح البرامج.

5. تحليل SWOT

◆ الغرض:

- تقديم تحليل شامل لكل برنامج على حدة.
- تحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات التي تواجه تنفيذ برامج التمكين.

◆ طريقة التنفيذ:

- يتم تجميع البيانات من عدة مصادر (استبيانات، مقابلات، وثائق).

- يتم تحليل كل برنامج من حيث:
- نقاط القوة: الدعم الحكومي، الشراكات مع القطاع الخاص...
- نقاط الضعف: عدم وضوح الآليات، محدودية التدريب...
- الفرص: التوجه العالمي نحو تمكين المرأة، التطور التكنولوجي...
- التهديدات: التحديات الثقافية، التغيرات الاقتصادية...

◆ الفئة المستهدفة:

- سيتم تطبيق تحليل SWOT على 10 برامج رئيسية (5 من السعودية و5 من الإمارات).

◆ مزايا الأدوات المستخدمة:

الميزة الرئيسية	الأداة
جمع بيانات كمية من عدد كبير من المشاركين	الاستبيان
الحصول على تحليلات عميقة من الخبراء	المقابلات
فهم السياسات والتنفيذ من المصدر الرسمي	تحليل الوثائق
قياس التغيير الكمي والدلالة الإحصائية	تحليل البيانات الإحصائية
تقييم شامل ومتوازن لكل برنامج	تحليل SWOT

حدود الدراسة :

تُحدد حدود الدراسة الإطار الذي يتحرك ضمنه الباحث في جمع البيانات وتحليلها، وتضمن تركيز البحث على موضوعه الأساسي دون الانحراف إلى مجالات ثانوية أو غير مباشرة. وفيما يلي تفصيل لأهم الحدود التي حددتها هذه الدراسة من حيث الزمان، المكان، والموضوع:

1. الحد الزمني للدراسة

- تتناول الدراسة الفترة الزمنية من عام 2015 إلى عام 2025 .
- تم اختيار عام 2015 كنقطة بداية لأن هذا العام شهد إطلاق عدد كبير من المبادرات الاستراتيجية في دول الخليج، مثل:
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي بدأت تنفيذ أولى مراحلها.
- استراتيجيات دولة الإمارات لدعم المرأة في سوق العمل والتي زادت زخماً بعد تعيين أول وزيرة للسعادة في العالم العربي.
- أما عام 2025 فهو عام إعداد البحث، مما يتيح للباحث فرصة تقييم مدى التزام الدول بتحقيق الأهداف الموضوعية، وقياس ما تحقق منها فعلياً.

2. الحد الجغرافي (المكاني) للدراسة

- تشمل الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي:

1. المملكة العربية السعودية

2. دولة الإمارات العربية المتحدة

3. دولة قطر

4. دولة الكويت

5. سلطنة عمان

6. مملكة البحرين

التركيز على السعودية والإمارات:

- رغم أن الدراسة تشمل جميع دول الخليج، إلا أنها تركز بشكل خاص على التجربتين السعودية والإماراتية باعتبارهما:
- الأكثر تقدماً في إطلاق برامج رسمية لتمكين المرأة.
- صاحبتين لأكبر عدد من السياسات والاستثمارات في هذا المجال.
- لديهما بيانات متاحة يمكن الاعتماد عليها في التحليل.
- كما أن هاتين التجربتين توفران فرصاً للمقارنة بين نموذجين مختلفين في طبيعة التنفيذ: النموذج المركزي (السعودية)، والنموذج التعاوني بين القطاعين الحكومي والخاص (الإمارات).

3. الحد الموضوعي للدراسة

- تركز الدراسة على برامج تمكين المرأة اقتصادياً فقط ، دون الخوض في الجوانب الاجتماعية أو السياسية الأخرى المتعلقة بالمرأة.
- يتم تحديد مفهوم "التمكين الاقتصادي" بأنه:
- "عملية زيادة فرص المرأة في الحصول على الوظائف، وتطوير المهارات، وتحقيق الاستقلال المالي، وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني من خلال البرامج الحكومية والخاصة".

◆ مجالات التركيز داخل الجانب الاقتصادي:

- برامج التدريب المهني.
- برامج التشغيل والتوظيف.
- الدعم المالي والتمويل.
- التوعية الاقتصادية.
- برامج ريادة الأعمال النسائية.
- استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتعزيز فرص العمل.

❌ لا تتطرق الدراسة إلى:

- قضايا العنف ضد المرأة.
- القوانين الجنائية المتعلقة بالمرأة.
- القضايا التعليمية أو الصحية إذا لم ترتبط مباشرة بالتمكين الاقتصادي.

4. القيود التي تواجه الدراسة

رغم الجهود المبذولة لجعل الدراسة شاملة ومتكاملة، إلا أن هناك بعض القيود التي قد تؤثر على عمق التحليل أو دقة النتائج، ومن أبرزها:

نوع القيود	التوضيح
محدودية الوصول إلى البيانات	قد تكون بعض المعلومات حول برامج التمكين في بعض دول الخليج (مثل البحرين وعمان) محدودة أو غير متاحة للجمهور، مما قد يؤثر على عمق المقارنة.
الاعتماد على استبيانات ذاتية	تعتمد الدراسة على آراء المشاركين في البرامج، والتي قد تكون ذاتية وقد تتأثر بتجارب فردية لا تعكس الواقع العام.
صعوبة المقابلات مع الخبراء	قد يواجه الباحث صعوبات في الحصول على مواعيد مقابلات مع بعض الخبراء أو المسؤولين في الجهات الحكومية أو الخاصة.
الزمن المخصص للبحث	فترة البحث محدودة زمنياً، مما قد يحد من إمكانية تتبع نتائج البرامج على المدى الطويل.

المراجع:

◆ المراجع العربية:

1. السويدي، نورة؛ المناعي، غالية؛ المحرزي، فاطمة. (2025) نموذج دولة الإمارات في تمكين المرأة في مجالات التكنولوجيا. جلسة المرأة والتكنولوجيا: قصص ملهمة في دول مجلس التعاون. نيويورك: الأمم المتحدة. مسترجع من <https://www.un.org/women>
2. البنك الدولي. (2018) النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مسترجع في 1 يونيو 2025 من : <https://www.worldbank.org>
3. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020) تقرير المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. مسترجع في 1 يونيو 2025 من <https://www.unwomen.org>
4. Carnegie Endowment (2022). إعادة قراءة تمكين النساء في الخليج. مسترجع في 1 يونيو 2025 من : <https://www.carnegieendowment.org>
5. القحطاني، بدر. (2023) تأثير الصور النمطية الاجتماعية على مشاركة المرأة في سوق العمل السعودي. مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، المجلد 45، العدد 3، ص ص. 112-130.

◆ المراجع الأجنبية:

1. World Bank (2018).
Economic Growth in the Middle East and North Africa.
Retrieved on June 1, 2025 from: <https://www.worldbank.org>
2. United Nations Women (UN Women) (2020).
Gender Equality Report in the Arab Region.
Retrieved on June 1, 2025 from: <https://www.unwomen.org>
3. Carnegie Endowment for International Peace (2022).
Rethinking Women's Empowerment in the Gulf.
Retrieved on June 1, 2025 from: <https://www.carnegieendowment.org>

- Alsaidi, M., & Al-Mamari, F. (2021). .4
Economic Participation of Women in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries:
Challenges and Opportunities. *Middle East Journal of Business*, 16(2), 45–60.
<https://doi.org/10.2478/mejb-2021-0012>
- Al-Swidi, A., Al-Hosni, S., & Al-Kharusi, H. (2023). .5
Women's Entrepreneurship Development in Oman: Policy Implications and Institutional
Support. *Journal of Business and Economics Research*, 21(4), 101–114.
<https://doi.org/10.12735/jber.v21i4p101>
- OECD (2022). .6
Women in Business and Leadership in the Middle East and North Africa.
OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264312345-en>
- Moghadam, V. M. (2020). .7
Gender and Development in the Global South: An Introduction. Routledge.
- Kabeer, N. (2021). .8
Economic Empowerment and Gender Equality: Conceptual Frameworks and Policy Options.
Feminist Economics, 27(1), 1–22. <https://doi.org/10.1080/13545701.2020.1806325>
- El-Faituri, M., & El-Bassiouny, G. (2022). .9
Women's Labor Force Participation in the Gulf States: Trends and Determinants. *International
Journal of Social Sciences and Humanities*, 5(1), 12–25.
- UNDP (2021). .10
Arab Human Development Report: Women's Empowerment in the Arab World.
United Nations Development Programme. Retrieved from: <https://www.arab-hdr.org>

